ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا»

«التجاري» يُعرّف طالبات مدرسة سمية الابتدائية بتراث الكويت

في إطار مواصلة جهوده الرامية إلى الحفاظ على التراث الكويتي وتعزيز ارتباط الأجيال الجديدة به، نظم البنك التجاري الكويتي زيارة ميدانية لطالبات مدرسة سمية الابتدائية ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا» لعام 2026، والتي تهدف إلى تعريف الأطفال بجوانب من الموروث الكويتي الأصيل بأسلوب تفاعلي يجمع بين المعرفة والمتعة.

وشملت الزيارة مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي أتاحت للطالبات فرصة التعرف عن قرب على عدد من العادات والتقاليد والألعاب الشعبية الكويتية القديمة، إلى جانب ورشة عمل تفاعلية تناولت أبرز المحطات التي كانت جزءا من حياة الأطفال في الماضي، مع تقديم شرح مبسط حول أهميتها في الذاكرة الشعبية الكويتية.

وبهذه المناسبة، قالت أماني الورع، نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي «نسعد بتنظيم مثل هذه الزيارات التي تتيح لنا الفرصة لتعريف الأجيال الجديدة بجوانب من تراثنا الكويتي الأصيل وتعزيز ارتباطهم بتاريخ وهوية وطنهم. ونؤمن بأن الحفاظ على التراث لا يقتصر على توثيقه، بل يمتد إلى تقديمه للأجيال القادمة بأساليب مبتكرة وتفاعلية تجعلهم أكثر قربا منه واعتزازا به. وتأتي حملة «يا زين تراثنا» لتجسد هذا التوجه من خلال أنشطة متنوعة تجمع بين التعلم والتجربة والترفيه، بما يرسخ قيم التراث الكويتي في نفوس أبنائنا وبناتنا».

هذا، وقد شهدت الفعالية تفاعلا لافتا من الطالبات اللاتي شاركن في الأنشطة والورشة وسط أجواء من الحماس والمرح، بما ساهم في تقديم الموروث الشعبي بصورة مبسطة ومحببة، وربط عناصر التراث بتجارب عملية قريبة من اهتماماتهن.

وفي ختام الزيارة، قام فريق قطاع التواصل المؤسسي في البنك بتوزيع هدايا تذكارية على الطالبات، تضمنت «الهامة» المستوحاة من التراث الكويتي، في خطوة تهدف إلى إبقاء عناصر الموروث حاضرة في تفاصيل حياتهن اليومية.

من جانبها، أعربت إدارة مدرسة سمية الابتدائية للبنات عن شكرها وتقديرها للبنك التجاري الكويتي على هذه الزيارة، مشيدة بدوره في المحافظة على التراث الكويتي وتعريف الجيل الجديد بتاريخ الآباء والأجداد، وما يمثله ذلك من أهمية في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ قيم الانتماء لدى الطلبة.

«التسهيلات» رعت احتفال اليوم العالمي للمسنين 2026 تحت شعار «كبارنا.. شركاؤنا في المستقبل الرقمي»

وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة تكرم نائب الرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية خالد العلي

بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، وكعادتها السنوية، رعت شركة التسهيلات التجارية الاحتفال باليوم العالمي للمسنين لعام 2026، تحت شعار (كبارنا.. شركاؤنا في المستقبل الرقمي) الذي أقامته إدارة رعاية المسنين بقطاع الرعاية والتنمية الاجتماعية في قاعة الشيخة سلوى الصباح بالسالمية، وتأتي رعاية «التسهيلات» للحفل ضمن برامجها للمسؤولية الاجتماعية والشراكة مع مؤسسات الدولة.

وشهد الاحتفال إعلان الوزيرة الحويلة إطلاق «ميثاق الوفاء لكبار السن»، وهو إطار وطني ومجتمعي يجمع الجهات والأفراد على مبادئ تصون حقوق كبار السن وتحفظ مكانتهم وتحسن جودة حياتهم.

وبينت أن الميثاق يدعم استقلاليتهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والتطوعية، ويفتح لهم باب التمكين الرقمي، ويبقي خبراتهم رصيدا للوطن. وأشارت إلى أن الرعاية المنزلية المتنقلة التي توفرها الوزارة يستفيد منها أكثر من أربعة آلاف مستفيد.

وفي تصريح بهذه المناسبة، قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية خالد العلي «كبار السن هم أصحاب الفضل فيما نعيشه اليوم، فهم من بنى وعلم وربى، ومن حقهم علينا أن يجدوا لأنفسهم مكانا في عالم يتغير بسرعة. وقد اخترنا أن ندعم هذه المناسبة لنؤكد أن العطاء لا يقف عند عمر معين، وأن خبرة كبارنا وحكمتهم رصيد حقيقي لأي مجتمع يتطلع إلى المستقبل. ونحن نؤمن بأن التقنية ينبغي أن تكون جسرا يقربهم من الخدمات والمجتمع لا حاجزا يبعدهم عنه، لذلك نحرص في «التسهيلات» على أن تكون خدماتنا سهلة وواضحة ومريحة لكل فئات العملاء، وفي مقدمتهم كبار السن والمتقاعدون. ونتقدم بخالص الشكر لوزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة رعاية المسنين على جهودهم، ونتمنى لكبارنا دوام الصحة والعافية».

وأضاف مدير إدارة التسويق بشركة التسهيلات التجارية ثروت عدلي: «ان مشاركتنا في هذه الاحتفالية تعبر عن إيماننا بأن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هي الطريق الأمثل لتحويل المبادرات الوطنية إلى أثر ملموس في حياة الناس. ويسعدنا أن نرى وزارة الشؤون الاجتماعية تطلق «ميثاق الوفاء لكبار السن»، فهو خطوة مهمة ترسخ احترامهم وتعزز حضورهم في المجتمع، ونحن حريصون على أن نكون شريكا داعما لمثل هذه المبادرات. وفي هذا الإطار، نؤكد استمرار حملتنا «التسهيلات دائما مع المتقاعدين» التي أطلقناها تقديرا لهذه الفئة العزيزة، لنقدم لهم تمويلا يلبي احتياجاتهم المختلفة وبعروض خاصة وحصرية، ونواصل تطويرها بما يواكب تطلعاتهم ويسهل عليهم الاستفادة من خدماتنا»، وأشاد عدلي بما تبذله الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية في تحسين حياة المسنين والتعامل مع قضاياهم باهتمام بالغ. وتؤكد «التسهيلات» من خلال حملة «التسهيلات دائما مع المتقاعدين» التزامها تجاه المتقاعدين وكبار السن بتمويل يلائم احتياجاتهم وعروض حصرية تعكس تقديرها لعطائهم الممتد.

وعلى هامش الاحتفالية، تفضلت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة بتكريم شركة التسهيلات التجارية، وسلمت درعا تذكاريا تقديرا لمشاركتها ودعمها، تسلمه نائب الرئيس التنفيذي للشركة خالد العلي. وكانت هناك إشادة بدور الشركة الفاعل في الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع، وبسجلها الحافل بالمبادرات والمشاركات الخيرية والثقافية والمجتمعية، وإسهامها الأساسي في تعزيز النشاط الاقتصادي في دولة الكويت. وتعتبر شركة التسهيلات التجارية الأولى من نوعها في تمويل السلع الاستهلاكية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأسست عام 1977 لتتبوأ منذ ذلك الحين مكانة رائدة في قطاع التمويل امتدت لأكثر من 49 عاما. وقد ترسخت مكانتها في السوق بفضل ما تقدمه من خدمات ومزايا، وحرصها على تقديم أفضل مستويات خدمة العملاء، مع السرعة والسهولة في إجراء المعاملات.

وتلعب «التسهيلات» دورا رئيسيا في قطاع السيارات والسلع الاستهلاكية، وهي الشركة الرائدة في تمويل السيارات الجديدة، والمستعملة، والقروض النقدية والإسكانية.

في حملة تفتيشية مشتركة مع «الداخلية».. وإتلاف كميات كبيرة من المواد غير مطابقة للمواصفات

ضبط 3 منشآت غذائية تدار من مساكن خاصة وتستغل في بيع وتداول المواد الغذائية

المفتش محمد العازمي خلال التفتيش على المنتجات الغذائية (ريليش كومار)

سوء ظروف التخزين والتعبئة

ندى ابو نصر

نفذت الهيئة العامة للغذاء والتغذية، بالتعاون مع وزارة الداخلية ولجنة الظواهر السلبية بمحافظة الأحمدي، حملة تفتيشية أسفرت عن ضبط 3 منشآت غذائية تدار من مساكن خاصة وتستغل في بيع وتداول المواد الغذائية بصورة غير قانونية، وذلك في إطار الجهود المكثفة للهيئة لضمان سلامة الغذاء وحماية الصحة العامة.

وأسفرت الحملة عن تحرير 8 محاضر مخالفة، شملت تداول المواد الغذائية بصورة غير قانونية، وتداول الأغذية في ظروف غير صحية، وتشغيل عمالة دون شهادات صحية، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالاشتراطات الصحية العامة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

وأكدت الهيئة استمرار جهودها الرقابية بالتعاون مع الجهات المعنية للتصدي للممارسات المخالفة، حفاظا على صحة وسلامة المستهلكين.

وقد قامت الجهات المعنية بحملات تفتيشية موسعة استهدفت عددا من المنشآت الغذائية المدارة بطرق غير مرخصة داخل منازل سكنية خاصة، وأسفرت الحملات عن ضبط العديد من المخالفات الجسيمة وإتلاف كميات كبيرة من المواد الغذائية غير المطابقة للمواصفات القياسية.

وفي التفاصيل، فقد تمت عملية المداهمة والرصد بناء على تحريات دقيقة مشتركة بين لجنة الظواهر السلبية ووزارة الداخلية، وبمشاركة عدد من الجهات ذات الصلة، بما في ذلك وزارة الكهرباء والماء، وقادت التحريات إلى رصد وإغلاق أكثر من أربعة مواقع رئيسية تستخدم كمستودعات ومقار لتصنيع وتعبئة المواد الغذائية في ظروف بيئية وصحية متردية.

وأوضح مساعد مشرف أغذية محمد العازمي، أن أبرز المخالفات التي تم رصدها خلال التفتيش تمثلت فيما يلي:

ـ إدارة منشآت بدون ترخيص: تشغيل مصانع ومستودعات طعام داخل وحدات سكنية خاصة بالمخالفة للأنظمة والقوانين.

ـ غياب الاشتراطات الصحية للعمالة: عدم وجود شهادات صحية سارية تثبت خلو العاملين من الأمراض وتؤهلهم لتداول الأغذية.

ـ سوء ظروف التخزين والتعبئة: إعادة تعبئة المواد الغذائية بطرق غير صحية، وتواجد مواد منتهية الصلاحية وغير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

ـ مخالفات سكنية وعمالية:رصد عمالة غير مرخصة، ووجود أعداد من الحمامات تفوق الطاقة الاستيعابية داخل بعض المنشآت دون توفر أدنى متطلبات الصحة والسلامة.

وأسفرت العمليات عن إتلاف كميات ضخمة من المواد الغذائية المتنوعة التي ثبت تلفها وتلوثها نتيجة سوء الحفظ والتخزين، اتخذت الجهات المختصة الإجراءات القانونية اللازمة، والتي تضمنت إغلاق المواقع المخالفة بالكامل، وتحرير محاضر رسمية بحق المخالفين، وتحويل ملفات القضايا برمتها إلى الجهات القضائية والمختصة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقهم. وأكدت الجهات المشاركة في الحملة استمرار الرقابة الميدانية الحازمة لردع كل من تسول له نفسه التلاعب بصحة وسلامة المستهلكين، مهيبة بالمواطنين والمقيمين بضرورة الإبلاغ عن أي نشاط تجاري مشبوه أو مخالفات غذائية لضمان بيئة آمنة وخالية من المخاطر الصحية.

من جانب أخر، وضمن جهود الهيئة العامة للغذاء والتغذية المستمرة لتعزيز الرقابة على الأسواق وضمان سلامة الأغذية المتداولة، نفذت الهيئة، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة والجهات المختصة بالثروة السمكية، حملة تفتيشية مشتركة على أسواق الأسماك والخضار واللحوم في منطقة الفحيحيل.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أن الحملة أسفرت عن إتلاف 773 كيلوغراما من الأسماك الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي، بالإضافة إلى تحرير 4 محاضر مخالفة لعدم الالتزام بقواعد واشتراطات النظافة العامة.

وأكدت الهيئة استمرار حملاتها التفتيشية بالتعاون مع الجهات المعنية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، حفاظا على صحة وسلامة المستهلكين.

تحرير إحدى المخالفات

لمشاهدة الفيديو

تسجيل إحدى المخالفات

ترتيبات دقيقة ومراقبة صوتية ومرئية لاختبارات الوظائف الإشرافية بالجمعيات التعاونية

جانب من عملية الاختبار

ترتيبات دقيقة للامتحانات

طارق عرابي

انطلقت اختبارات الوظائف الإشرافية بالجمعيات التعاونية، التي تعاد على ثلاث فترات، بمتابعة مباشرة من وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، في إطار الحرص على سلامة الإجراءات وضمان النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص بين المتقدمين. وتجرى الاختبارات وفق ترتيبات تنظيمية دقيقة، وبمراقبة صوتية ومرئية، فيما جاءت جميع الأسئلة من محتوى المذكرة الدراسية المعتمدة التي أتيحت للمتقدمين مسبقا.

وتأتي متابعة الحويلة لإجراءات إعادة الاختبارات تأكيدا لحرصها على عدالة التقييم واختيار الكفاءات الوطنية لشغل الوظائف الإشرافية وفق معايير الجدارة والاستحقاق والموضوعية.

وأعربت الحويلة عن تمنياتها لجميع المتقدمين بالتوفيق والنجاح، متطلعة إلى إسهام الكفاءات الوطنية في تطوير العمل التعاوني والارتقاء بالخدمات المقدمة للمساهمين وأهالي المناطق.

أكد أن جميع الحضانات ملزمة بتركيب كاميرات مراقبة بما يُعزز المحافظة على سلامة الأطفال

وكيل «الشؤون»: التحقيق في شبهة تعنيف طفل بإحدى الحضانات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة

طارق عرابي

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالتكليف فيصل الكندري اتخاذ الإجراءات اللازمة، بتوجيهات من وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، بشأن مقطع الفيديو المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يظهر شبهة تعنيف طفل داخل إحدى الحضانات.

فيصل الكندري

وأوضح الكندري أنه تم توجيه الإدارة المختصة باستدعاء ولي أمر الطفل والمسؤول عن الحضانة للتحقيق في ملابسات الواقعة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الواقعة.

وشدد الكندري على أن توجيهات الوزيرة واضحة وحازمة بشأن حماية الأطفال وضمان سلامتهم، وعدم التهاون مع أي تجاوز يمس أمنهم وسلامتهم، مؤكدا اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من تثبت مسؤوليته.

وفيما يتعلق بكاميرات المراقبة، أوضح الكندري أن جميع الحضانات ملزمة بتركيب كاميرات مراقبة وفقا للتعميم الصادر بهذا الشأن، بما يعزز الرقابة ويحافظ على سلامة الأطفال.

مشاركة طلابية

حماية المستهلك.. هل يواكب القانون متغيرات السوق؟

يعد قانون حماية المستهلك رقم 39 لسنة 2014 من القوانين المهمة في دولة الكويت، فقد وضع إطارا لحماية المستهلك وتنظيم العلاقة بينه وبين التاجر، وحدد عددا من الحقوق المتعلقة بالسلع والخدمات والاستبدال والاسترجاع والشكاوى.

لكن بعد مرور سنوات على صدوره تغيرت طبيعة السوق بصورة كبيرة، وأصبحت التجارة الإلكترونية وعمليات الشراء عبر المواقع وحسابات التواصل الاجتماعي جزءا أساسيا من حياة المستهلك. وهنا يبرز السؤال: هل يحتاج القانون إلى مزيد من التطوير لمواكبة هذه المتغيرات؟

من أبرز التحديات التي تواجه المستهلك اليوم صعوبة معرفة حقوقه والإجراءات التي يجب اتباعها عند حدوث مشكلة، إضافة إلى التعامل مع بعض المتاجر والحسابات الإلكترونية التي قد يصعب الوصول إلى أصحابها عند وجود نزاع.

كما أن الإعلانات والعروض التجارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحتاج إلى رقابة مستمرة حتى تكون الأسعار والمواصفات وشروط العروض واضحة وغير مضللة،

لذلك فإن تطوير حماية المستهلك لا يعني التضييق على التاجر، بل تحقيق التوازن بين الطرفين. ومن المهم تبسيط إجراءات الشكاوى، وتعزيز الرقابة على التجارة الإلكترونية، وتسهيل التحقق من المتاجر المرخصة، وزيادة التوعية بحقوق المستهلك.

وفي النهاية، وجود القانون خطوة مهمة، لكن الأهم أن يكون واضحا وسهل التطبيق وسريع الاستجابة، فالمستهلك لا يريد أكثر من معرفة حقه والحصول عليه بسهولة، والتاجر يحتاج في المقابل إلى قواعد واضحة تحميه وتحدد مسؤولياته.

أحمد عبدالرؤوف الكندري
كلية الدراسات تجارية/ تخصص قانون
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب